الجمهور والأمن العام

بقلم الأستاذ محمد الشافعي اللبان
مدير ادارة الجنايات بوزارة الداخلية

الجمهور شريك الحكومة فى حراسة الأمن ، وعليه مثل ما عليها واجبات كثيرة تتعلق بالحياة العامة ، وترتبط بإقرار النظام والقيام بأحكام القوانين . واذا شعر كل فرد بمسئوليته وعرف ماعليه من واجب وما له من حق ، انصرفت القوى الى العمل المنتج لخير البلاد ، وتفرغت الحكومة الى تعهد المصالح العامة ورعاية شئون الشعب .

تقوم الحكومة بمهام كثيرة ، زادتها محنة الحرب العالمية أعباء ثقيلة ، اقتضى القيام بها تجاوز حدود القوانين العادية ، واستصدار مرسوم اعلان الأحكام العرفية ، الذى أجاز اتخاذ أى إجراء لازم للمحافظة على الأمن والنظام ، ومثل هذه الحالة من شأنها أن تلقى على الأفراد تبعات ومسئوليات مضاعفة ، اذا قاموا بها استراح الناس جميعا ، وتفرغت الحكومة الى مواجهة أمور طارئة قد تتكشف عنها الحوادث ، وتقتضيها الظروف المباغتة فتعمل فى سكينة كل مايجنب الناس ضررها ويقيهم شرها . أما اذا اجتمعت على الحكومة مشاغل الأمن الداخلى كلها الى جانب تصريف الأحداث الطارئة ، فان ذلك مما يضعف نشاطها فى كشف البلاء ، وسرعة العمل على أخذ الأمور بالعلاج الحاسم والتصرف العاجل .

تحتاج الحكومات فى الأوقات العصيبة الى معاونة الشعوب بروح وطنية صادقة ، وهى معاونة لابد منها فى هذه الأوقات ، لإنقاذ سفينة البلاد وإحكام قيادتها وسط العواصف والأنواء .

وقد قصدت بكلمتى هذه أن أنبّه إلى بعض ما يجب على الأفراد من واجبات نحو الأمن العام فى الظروف الحاضرة .

طبيعى أن تمس قيود الأحكام العرفية حرية الأفراد ، وأن يجد الناس فيها قيودا لم يألفوها فى النظام العادى ، وهى قيود اقتضتها سلامة الوطن وحفظه من آثار الطوارئ ، وتمكين الحكومة فى سهولة ويسر وسرعة من القبض على ناصية الأمور ، وحماية الأرواح والأموال وتدبير الشؤون العامة . لكن الحد من الحرية وتقييد بعض الحقوق الآن هما

على هذا الاعتبار مجرد تضحية يسيرة يجب على كل مواطن أن يتحملها من أجل مصلحة الوطن ومن أجل مصلحته الشخصية أيضا ، وأن يقبلها قبول الرضا والاختيار لا قبول التسليم والاضطرار . فإن ضرورات الحياة الاجتماعية تقضى بأن الحرية تضيق وتتسع ، وأن حقوق الأفراد تخضع لمقتضيات الحياة ، وما يعرض للأمن من حرب وسلم .

والمنطق الذى يوحى فى أزمان الطوارئ والحروب بنظام الحكم العرفى ، ليس مناقضا للمنطق الذى يقرر نظام الحرية وحقوق الأفراد فى أيام السلم . وإنما هما منطقان متفاهمان ومتكاملان يأخذ الدستور بكليهما ، هذا لأيام السلم ، وذاك لأيام الحرب .

تختلف الأحكام والتشريعات فى ظروف الحرب عنها فى ظروف السلم ، لكنها فى جميع الأزمنة واجبة الطاعة والاحترام ، لأنها الطريق الوحيد لوضع الأمور فى نصابها ، والوسيلة التى لا وسيلة سواها إلى تمكين الحكومة من القيام بواجبها . فالقانون العادى والعرفى فى مثل الظروف الحاضرة هو صخرة النجاة للفرد والمجموع ، فلنضم هذا نصب أعيننا ، ولنسر فى الطريق الوعر الذى يجتازه العالم الآن خلف القانون ، فذلك أنفع وأجدر بأن يؤتى أطيب الثمرات .

على أن احترام القوانين ليس مقصورا على ذلك المعنى الضيق ، الذى ينحصر فى عدم مخالفة نصوص القانون العام ، أو الخروج على الأحكام العسكرية خوفا من التعرض للعقوبة . نعم ليس هذا هو المعنى الذى يجب أن يستقر فى نفس الفرد ، بل إن المعنى الذى يجب أن يستقر فى نفوسنا ، ويسود شعورنا ، هو طاعة القانون ، لأن فيه خير الفرد وخير المجموع ، ولأن احترام المرء نفسه يتقاضاه احترام قوانين الجماعة التى هو عضو فيها .

ومما يتصل بهذا المعنى تقبل الأوامر التى تصدر من رجال الحفظ وغيرهم من رجال الحكومة القائمين على مصالح الشعب برضا وانصياع ، وتنفيذ التعليمات والأوامر من غير جدل أو معارضة ، فان ذلك أدعى إلى اليسر وأقرب إلى حسن تصريف الأمور .

وإذا علم كل فرد أن مهمة رجال البوليس وغيرهم ، ممن تقيمهم الحكومة لتنفيذ الأوامر والقوانين ، هى خدمة الجمهور والحيلولة بينه وبين الضرر ، وقدر مدى مايمكن أن يصيبه ، بمخالفته الأوامر فى هذه الأوقات العصيبة من أضرار قد يصعب تصورها ، سهل عليه أن يطيع وأن يمتثل .

بديهى أن كل ما يسن من قوانين وما ينشر من أوامر ، إنما يكون الباعث عليه مصلحة عامة ، وقد لايفطن بعض الأفراد إلى هذه المصلحة أو يستهينون بالعقاب المقدر ، فيتجاوزون القوانين ويتخطون الأوامر ، متعللين بأنهم لا يدركون وجه المصلحة فى هذه العوامل ، أو مقدمين على تحمل الجزاء اليسير .

وإذا كان مثل هذا التصرف غير مقبول فى الظروف العادية ، فان الأحوال الاستثنائية التى يجتازها العالم تحتم على كل فرد الآن أكثر من أى وقت آخر ، الطاعة المطلقة للقانون ، وتنفيذ كل أمر يصدر ، واجتناب كل مخالفة ، واتقاء كل شبهة ، ولرب مخالفة صغيرة قد تجر وراءها مشاكل كبيرة ، ومعظم النار من مستصغر الشرر .

كذلك ليس من الرفق بالبلاد فى هذه الظروف الدقيقة أن يتعمل المرء على انتهاك حرمة الأوامر والقوانين فى غفلة من حراسها ، أو حين يظن أنه فى مأمن من أعين الرقباء .

يجب أن تكون طاعتنا للقوانين أمرا يتصل بالضمير والعقيدة والخلق الكريم ، لا أن تعتبر طاعة القانون ضرورة يحوز الإفلات منها عند ما تحين الفرصة ، وتلوح الوسيلة للتخلص من العقوبة . ويجب أن يتأكد ذلك المعنى ويقوى حينما تحل بالبلاد أزمات وكوارث عامة ، يصبح فيها التفكير فى غير الوطن وسلامة الوطن جريمة وطنية لا تغتفر .

إن الطاعة والنظام واحترام القوانين والأوامر من أقوى الدلائل على رقى الشعب واحترامه لنفسه وشعوره بالواجب عليه وتقديره للمسئولية الملقاة على عاتق القائمين بحراسته والسهر على صيانة مصالحه .

وإن تعرض البلاد للأزمات ووجوب المحافظة على كيانها وضرورة استقرار حياتها الاقتصادية وإقرار الأمن والسكينة فيها ، يوجب أيضا على كل منا أن ينسى ذاته وأن يعمل للمجموع ، وأن يحترم حقوق الغير ، وأن يكون عونا لغيره فى تخفيف ويلاته ومصائبه ، وأن يضع كل نشاطه ودرايته وخبرته ومواهبه فى خدمة أمته ودفع الضرر عنها .

فالتعاون والإيثار ونسيان النفس من الأمور التى تعمل على تخفيف شدة الخطوب العامة والتهوين من قسوة الويلات التى تحل بالأمة ، وإن الفرد متى اتجه فى عمله الى سلامة المجموع ، وتوحدت القلوب نحو غاية واحدة ، وصدقت العزائم فى العمل على سلامة الأمة جنى كل فرد فى ظل الهدوء والاطمئنان ما يبتغيه لنفسه من الخير والتوفيق ، ولبلاده من النجاة والسلامة .

واجب الأفراد المعاونة الفعلية ، يتقدم بها القادرون فيجندون أنفسهم لخدمة المجموع ومعاونة الحكومة ، ويهبون أنفسهم للوطن حتى تنجلى الغمرة . وإن فيما أقدم عليه بعض شبابنا المهذب من التطوع فى فرق البوليس الخاص لعملا نبيلا وشعورا شريفا ، وإن الوطن الذى يضم هؤلاء الرجال ذوى العزائم لجدير بالعزة والكرامة .

وعلى الموسرين وأصحاب الأموال أن يخرجوا عن بعض ما فرض الله عليهم للسائل والمحروم ومن أقعدتهم الظروف الحالية فى مكان العوز والحاجة ، وحسبهم أن يعلموا أن كثيرا من أبناء

وطنهم قد اضطروا إلى الهجرة من ديارهم و إلى ترك مساكنهم، وأنهم لا يجدون ما ينفقون، وأيسر حقوق الإنسانية والأخوة الوطنية أن يساهم الموسرون فى كفاية المحتاجين وسد رمق المعوزين، و إطعام الجائعين، ولا أظن أن هناك عملا أنفع عند الله من هذا العمل المشكور.

على أن الصنيعة للجموع والبذل فى سبيل الشعب ، يربط القلوب و ينزع الموجدة من النفوس فتطوى صحف الإجرام ، و ينشر لواء السعادة والهناء بين الناس .

كم يكون نبيلا ورائعا أن يتضامن الأعيان وأصحاب الأملاك والنفوذ وذوو الرأى فى كل قرية وفى كل حى على القيام بواجبهم، لتجد الحكومة منهم عونا على صيانة الأمن، وقوة تعمل على بث الهدوء والطمأنينة فى النفوس، وتلزم كلا بالوقف عند حده وعدم مجاوزته فى أوقات الاضطرابات والمحن ، وليقوموا بأعمال الخير التى تقتضيها هذه الظروف ، و يكتتبوا بالمال اللازم لإيواء اللاجئين وعون المحتاجين ، حتى يشعر الناس فى أحضان المجتمع بعاطفة الخير تترقرق فى جوه ، فتخفف من جزع الناس وقسوة الحوادث .

ومن صور التعاون المطلوب ألا يعمد التجار والملاك إلى استغلال الظروف ، وابتزاز أموال الناس بغير حق ، وزيادة الأثمان والأجور زيادة غير مشروعة ، ترهق الناس وتضاعف عليهم البلاء .

لقد اضطربت معيشة كثير من الناس ، وساء حال كثير من الصناع والعمال ، وألجأتهم هجرة المدن إلى ترك أعمالهم ، ومصادر أرزاقهم ، ونزحوا بالقليل الذى فى أيديهم يلتمسون العيش بأطفالهم وزوجاتهم فى جو لم يألفوه ، وحياة لم يتعودوها ، نزحوا إلى قرارة الريف ونفوسهم لهفى وأكبادهم متصدعة ، فأى ضمير يسمح باستغلال نكبة هؤلاء المساكين .

كنا نتوقع أن يقدر أصحاب الأملاك فى الريف واجبهم فيرحبوا باللاجئين ، ويحمدوا الله أن جعلهم فى هذه الأحوال القاسية ملاذا لغيرهم ، ولم يجعلهم الطريدين المشردين . لكن حدث مع الأسف أن بعض الملاك فى الريف انتهزوا الفرصة وظروف اللاجئين، فرفعوا أجور منازلهم فى القرى إلى حد فاحش لا يقره ذوق ولا ضمير ، فى حين كان يجب على هؤلاء الملاك أن يخففوا من غلوائهم ، كما كان يجب على غيرهم من التجار وأصحاب الصناعات أن يقللوا من أطماعهم، وإلا ساءت الحال وكان نصيبهم فى الخسارة هو الأوفر ، واضطرت الحكومة إلى التدخل لحماية الناس من هذا الجشع الذى لا تقره عاطفة ولا يجيزه قانون .

بقيت كلمة أوجهها الى الأشقياء ، والحديث اليهم متصل بالظلام الذى يخيم على البلاد ليلا وهذا الظلام ضرورة الحالة الراهنة ، فلا مناص من توفير أسباب طمأنينة الجمهور فيه ، وليس من المقبول أن يفكر أحد فى أن يزيد متاعب الناس فى أثنائه ، من أجل هـذا أنبّه

فى صراحة إلى أن الحكومة واقفة بالمرصاد، وستأخذ كل مجرم تحدثه نفسه بالتسلل الى المنازل، أو سلب الأرزاق ؛ أو اقتراف الجرائم تحت جنح الظلام بعقوبة صارمة من غير شفقة ولا رحمة ، فقد أصدرت أمرا عسكريا يقضى بالسجن مدة لا تتجاوز ثمانى سنوات على من يرتكب سرقة فى عقار أو سفينة أثناء مدة الظلام ، أو التنبيه الى غارة جوية ، أو أثناء الاضطراب الذى تسببه تلك الغارة ، وعلى من ارتكب سرقة فى بيت مسكون أو بناء أخلى من سكانه بسبب حوادث الحرب . ثم أصدرت أمرا ثانيا بتقرير العقوبات بالنسبة للجرائم التى تقع مخالفة لأوامر السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، وأمرا آخر بإحالة بعض الجرائم التى تمس سلامة الدولة ونظام الأمن الى المحاكم العسكرية حتى يكون العقاب سريعا وشديدا .

لقد جعلت بعض بلاد أوربا الإعدام عقوبة لمن يتهز فرصة إطفاء الأنوار ليمد يده بالسرقة الى مال غيره ، وجاءت الصحف بأن حكومتى سوريا ولبنان اتخذتا قرارا مشابها لهذا الإجراء . والحكومة عندنا متيقظة إلى تعقب المجرمين ، مصممة على ألا تتوانى فى التنكيل بمن تحدثه نفسه منهم بالشر ، غير انى أردت أن أذكرهم بمغبة عملهم ، وما قد يصيبهم من عقاب قبل أن يقعوا فيه ، ولعل الذكرى تحل من نفوسهم محل العقوبة الرادعة أو الموعظة البالغة فيكفوا عن الإجرام ، ويتوجهوا الى العمل والإنتاج .

وبعد ، فليس أجمل ولا أكرم من التحلى بالشجاعة والاعتداد بالنفس حينما يتعرض الوطن للأخطار . وإن الشدائد مهما تجز وراءها من خسارة فى الأنفس والأموال ، فيها خير كثير ومنافع للناس ، فهى تشد العزائم وتقوى النفوس وتجمعها حول غاية واحدة ، هى سلامة الوطن وحماية البلاد ومقاومة الانزعاج والضعف ، فلنكن كرماء مسارعين إلى البذل ، وطنيين لا نبالى بالأرواح فى سبيل الوطن ، فى سبيل مصر الخالدة .

محمد الشافعى اللبان